النداء ١٠/٧/٨٤

١٩٨٤/٧/١٠
1984-7-10-0001-2

مع الحقيقة

حرصاً.. على "الخطة الأمنية"

تناول قضية المخطوفين من زاوية كونها قضية انسانية أو انسانية - سياسية، ليست موضوع جدال بالنسبة للأوساط الوطنية التي أولتها كل اهتمام وبذلت في سبيل ايجاد حل لها كل ما تمتلكه من إمكانيات.

لكن الذي أثار الجدال البارحة هو تزامن تحرك أهالي المخطوفين مع فتح المعابر وفتح المطار والمرفأ، ولجوء هؤلاء الأهالي الى اقفال المعابر والطرقات المؤدية الى المطار والمرفأ كإسلوب للضغط في سبيل حل قضيتهم حية ومطروحة فلا يلتهمها النسيان أو الحرص الكاذب على «الخطة الامنية» وتحديداً من قبل أجهزة الاعلام الكتائبية وقيادة حزب الكتائب.

وذهب البعض البارحة، وربما تحت وطأة الرغبة الملحة في إنجاح أبرز خطوات «الخطة الأمنية» (فتح المعابر والمطار والمرفأ)، الى التعبير عن شعور بالضيق من استخدام الأهالي لهذا الاسلوب من الضغط خشية أن تندس فعلا عناصر وقوى و«أجهزة» معروفة لعرقلة الخطة وتحميل المسؤولية لأطراف ولمناطق لم تبد حيال هذه الخطة إلا أقصى درجات الحرص والتسهيل والتعاون.

لكن هذا الأمر شيء، وحق الأهالي في استمرار التحرك من أجل قضيتهم وحقهم أيضا في مواصلة دعم كل القوى لهم، شيء آخر. كذلك فان لموجبات نجاح «الخطة الامنية» نفسها شروطا لا يمكن أن يتوفر الأساسي منها دون حل قضية كبيرة بحجم قضية المخطوفين.

وفي هذا الصدد يمكن إيراد الأمور الأساسية الآتية:

١ - إن كل حل من شأنه الايحاء بتجاوز هذه القضية عبر معالجة جزئية لها، لن ينجح في تقديم مبررات كافية لمن يتلهفون ألماً لرؤية أبنائهم وأزواجهم وقد عادوا، ولن يزيد المشكلة إلا اشتعالا (كما حصل البارحة) ولن يفيد منه إلا المسؤولون الوحيدون عن جريمة الخطف وعن تفاقمها، وهم ذلك الفريق المعروف في حزب الكتائب و«القوات اللبنانية».

٢ - ان ترك قضية المخطوفين بدون حل هو أكبر تهديد للخطة الأمنية الراهنة ولكل أمل بتوطيدها وبتوسيعها. فالحرص على حل قضية المخطوفين هو بالفعل حرص مماثل على حماية أي حل أمني أو أمني - سياسي أو...

٣ - ان ترك مجرمي الخطف بدون عقاب عبر ترك رهائنهم بأيديهم أو عبر إعفائهم بهذا الشكل أو ذاك من المسؤولية، هو جريمة ليس بحق الضحايا السابقين فحسب، بل جريمة بحق الضحايا المتوقعين ممن يشكل فتح المعابر مصيدة لأمثالهم كما علمتنا التجارب السابقة، وكما حدث حتى يوم أمس(!)، حين أوردت تقارير قوى الأمن أن قواتها وقوات الجيش قد استطاعت

(البقية ص ٨)

سعد الله مزرعاني

حرصاً.. على "الخطة الأمنية"

- تتمة المنشور ص ١

البارحة تحرير أحد المخطوفين الجدد من خاطفيه في محلة «الأوليفتي» الشهيرة التي «كانت» بعهدة حاجز «التيوس» الكتائبي!

٤ - ان الذي يعرقل فعلا الخطة الأمنية هو الذي يصر على الاحتفاظ بالمخطوفين وعلى ابقاء قضيتهم بدون حل، ليحاول عبر خلالها استدراج ردود الفعل التي قد تنعكس على مجمل الوضع الأمني في نطاق «الخطة الأمنية» وفي البلد، وعلى «تشريع» هذا الاسلوب الكريه الاجرامي من مصادرة حياة الأبرياء كعنصر إثارة وانقسام مستمر شكل أحد أكبر الأخطار على اللبنانيين في الماضي ويمكن أن يشكل نفس الأخطار في المستقبل طالما بقي المجرمون على مواقفهم كما تدل تصرفاتهم.

د - ان القوى الوطنية، جميع القوى الوطنية، مطالبة بأن تبقى على أقصى درجات التبني للحل السعيد والعادل لقضية المخطوفين بما هي قضية انسانية لكن قضية سياسية ووطنية بالدرجة الأولى. وعلى هذه القوى طرح هذه القضية بكل وسائل الضغط وخصوصا عبر مجلس الوزراء استنادا الى واجباتها حيال الأهالي الذين صنعوا وقدموا الكثير من أجل الانتصارات، واستنادا الى حرصهم المعروف على أن تصان الخطة الأمنية وتزال كل الألغام من طريقها. فمن شأن ذلك وحده أن يوحي الثقة لأهالي المخطوفين وأن يضبط تحركهم في الاطار الوطني العام وبما ينسجم والمصلحة الوطنية الشاملة.

فقضية المخطوفين، اذن، ليست من التاريخ الذي يمكن أن ننساه، بل هي من المستقبل الذي لا يجوز التهاون بشأنه.

النداء ص - ٨٤٧